جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١١٠)

ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين

ديسمبر ١٩٩٧

ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين

محتويات البحث

البيان	رقم الصفحة
مقدمة عامة	١
الفصل الأول: البناء الصناعى القائم	٣
١/١ دور الصناعة فى الاقتصاد القومى	٤
١/١/١ الاستثمار والناتج	٤
٢/١/١ العمالة	١٣
٣/١ التغير الهيكلى للصناعات التحويلية	١٧
١/٢/١ القيمة المضافة	١٧
٢/٢/١ العمالة	٢١
٣/٢/١ حجوم الانتاج	٢٥
٤/٢/١ الصادرات	٣٠
٣/١ الصناعات التحويلية والبعد الجغرافى للتنمية	٣٥
١/٣/١ القيمة المضافة	٣٦
٢/٣/١ العمالة	٣٩
٤/١ خاتمة	٤٣
٥/١ المراجع.	٤٤
الفصل الثانى:العوامل المؤثرة على التنمية الصناعية فى مطلع القرن الحادى والعشرين.	٤٥
١/٢ توطئة	٤٦
٢/٢ العوامل العالمية	٤٨
٣/٢ العوامل الاقليمية	٥٠
٤/٢ العوامل المحلية	٥١
٥/٢ الآثار على القطاع الصناعى المصرى	٥٥
٦/٢ الخلاصة والتوصيات.	٥٩

تابع المحتويات

البيان	رقم الصفحة
الفصل الثالث: مقومات الصناعة المصرية وقدرتها التنافسية.	٦١
١/٣ التحديات المعاصرة	٦٢
٢/٣ مقومات الصناعة المصرية	٦٦
٣/٣ الأطر الادارية والادارة الصناعية غير التقليدية	٧٤
١/٣/٣ إعادة تنظيم قطاع الأعمال العام الصناعى	٧٤
٢/٣/٣ المحاور الرئيسية لتحرير الادارة فى قطاع الأعمال العام الصناعى.	٧٦
٣/٣/٣ الادارة الصناعية غير التقليدية	٧٧
٤/٣ التوجهات الاستراتيجية لبناء القدرة التنافسية للصناعة المصرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين.	٨٠
١/٤/٣ التخطيط الاستراتيجى	٨٠
٢/٤/٣ نظم إدارة الجودة الشاملة	٨٣
٣/٤/٣ تطوير تكنولوجيا المعلومات	٨٤
٤/٤/٣ تنمية القدرة التكنولوجية والبحث العلمى	٨٧
٥/٤/٣ تطويع أصول التصميم فى الهندسة العكسية	٩١
٦/٤/٣ تطوير التصميم التسويقى والتصميم الانتاجى	٩٨
٧/٤/٣ تعميق التصنيع المحلى فى ظل عولمة الانتاج والأسواق	١٠٠
٨/٤/٣ تنمية وتطوير القوى العاملة	١٠٤
٩/٤/٣ تشجيع الصناعات الموجهة للتصدير	١٠٦
١٠/٤/٣ تقوية صيغ التعاون مع العالم الخارجى.	١٠٧
٥/٣ المراجع	١٠٨

تابع المحتويات

البيان	رقم الصفحة
الفصل الرابع: القدرات التمويلية للنهوض بالصناعات المصرية.	١٠٩
١/٤ مقدمة	١١٠
٢/٤ الهيكل التمويلى الراهن لقطاع الأعمال العام الصناعى	١١٢
١/٢/٤ التمويل بالملكية	١١٢
٢/٢/٤ التمويل الذاتى	١١٢
٣/٢/٤ التمويل بالاقتراض	١١٣
٤/٢/٤ الائتمان التجارى	١١٤
٣/٤ إستخدامات الأموال	١٢٠
١/٣/٤ الأصول طويلة الأجل	١٢٠
٢/٣/٤ رأس المال العامل	١٢٣
٤/٤ إمكانات ومصادر التمويل للصناعة المصرية فى بداية القرن الحادى والعشرين.	١٢٣
١/٤/٤ من حيث طبيعة التمويل	١٢٣
٢/٤/٤ من حيث مصدر التمويل	١٢٨
٥/٤ السياسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للصناعة المصرية	١٣١
١/٥/٤ توعية المواطنين	١٣١
٢/٥/٤ جذب رؤوس الأموال المصرية الموجودة بالخارج	١٣١
٣/٥/٤ القضاء على الفساد المالى والحد من هروب رؤوس الأموال للخارج	١٣٢
٤/٥/٤ إيجاد وتنمية فنون إنتاج وطنية متقدمة	١٣٢
٥/٥/٤ إستقرار النظام الاقتصادى	١٣٣
٦/٤ العوامل العالمية والاقليمية المؤثرة على تمويل الصناعة المصرية فى بداية القرن الحادى والعشرين.	١٣٤
٧/٤ المراجع.	١٣٦

تابع المحتويات

البيان	رقم الصفحة
الفصل الخامس: تصور لملامح الصناعة المصرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين	١٣٧
١/٥ الوزن النسبى المستهدف للصناعة فى الانفتاح والدخل والعمالة:	١٣٨
١/١/٥ الوزن النسبى حتى عام ٢٠٠٢	١٣٨
٢/١/٥ الوزن النسبى حتى عام ٢٠١٧	١٤٦
٣/٥ الدور التصديرى المستهدف للصناعة المصرية	١٥٦
١/٢/٥ مسارات تنمية الصادرات	١٥٦
٢/٢/٥ العوامل المحلية والخارجية الدافعة	١٥٦
٣/٢/٥ خطوات التحرك	١٥٧
٤/٢/٥ ملامح الدور التصديرى المستهدف خلال السنوات الخمس القادمة	١٥٧
٥/٢/٥ الصادرات الصناعية حتى عام ٢٠١٧.	١٦٥
٣/٥ تحديد الصناعات التى يجب التركيز عليها فى مطلع القرن الحادى والعشرين:	١٦٥
١/٣/٥ إستراتيجية التصنيع للخمس سنوات القادمة	١٦٥
١/١/٣/٥ الانتاج والناتج الصناعى	١٦٥
٢/١/٣/٥ الاستثمارات المطلوبة للصناعات المقترحة والمطلوب التركيز عليها	١٦٩
٣/١/٣/٥ أهم المشروعات الصناعية المطلوب التركيز عليها	١٦٩
٤/١/٣/٥ سياسات وأدوات التنمية للصناعات المختارة	١٧١

تابع المحتويات

البيان	رقم الصفحة
٢/٣/٥ تحديد الصناعات المصرية المختارة للمرحلة القادمة حتى عام ٢٠١٧ (رؤية إتحاد الصناعات).	١٧٢
٣/٣/٥ الصناعات المصرية المقترحة فى المرحلة القادمة حتى عام ٢٠١٧ (مقترح الدراسة).	١٧٥
٤/٥ الخلاصة والتوصيات.	**١٧٩**
٥/٥ المراجع.	**١٨٣**

مقدمة عامة:

لايختلف أحد من الاقتصاديين على أهمية وحتمية التركيز على تنمية القطاع الصناعى بإعتباره الأمل فى حل العديد من المشاكل التى تواجهها مصر والتى من بينها مشكلة البطالة والعجز فى الميزان التجارى.

ولقد أدركت الدولة هذه الحقيقة فأصدرت العديد من القوانين والقرارات المحفزة للاستثمار فى القطاع الصناعى.

ومما لاشك فيه أن التنمية الصناعية ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين قد أسهمت إيجابيا فى تنمية الاقتصاد المصرى، إلا أنه فى نفس الوقت لايزال العديد من المشاكل التى تنتظر أن تسهم التنمية الصناعية فى إيجاد حلول لها.

كما أن مطلع القرن الحادى والعشرين سوف يشهد تحولات عديدة على الساحة الدولية والمتمثلة فى عولمة الاقتصاد. وأن مثل هذه التحولات سوف يكون لها تأثيراتها على الصناعة المصرية.

فى ظل المشاكل الداخلية والعوامل الخارجية التى سوف يشهدها القرن الحادى والعشرين وضرورة قيام الصناعة المصرية بدور بارز فى التنمية الاقتصادية، برزت فكرة هذا البحث.

وحتى يحقق البحث هدفه،فقد تم تقسيمه إلى خمسة فصول كما يلى:

الفصل الأول: يتناول البناء الصناعى القائم.

الفصل الثانى: يتعرض للعوامل المؤثرة على التنمية الصناعية فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

الفصل الثالث: يتناول مقومات الصناعة المصرية وقدرتها التنافسية.

الفصل الرابع: يناقش القدرات التمويلية للنهوض بالصناعة المصرية.

الفصل الخامس: يقدم تصورا لملامح الصناعة المصرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

ولقد قام بإعداد هذه الدراسة فريق البحث التالى:

١-	أ.د./ممدوح فهمى الشرقاوى	أستاذ متفرغ بمركز التخطيط الصناعى(الباحث الرئيسى)
٢-	أ.د./فتحى الحسينى خليل	مستشار ومدير مركز التخطيط الصناعى
٣-	أ.د.مهندس/راجية عابدين خير ا لله	مستشار بمركز التخطيط الصناعى
٤-	أ.د./ثروت محمد على	مستشار بمركز التخطيط الصناعى
٥-	أ.د./محمد عبد المجيد الخلوى	مستشار بمركز التخطيط الصناعى
٦-	د.إيمان أحمد الشربينى	خبير بمركز التخطيط الصناعى

كما عاونهم فى جمع البيانات كلا من:

١-	السيد/محمد حسن توفيق	باحث بمركز التخطيط الصناعى
٢-	السيد/ياسر كمال السيد	باحث مساعد بمركز التخطيط الصناعى
٣-	السيدة/مها محمد مصطفى الشال	باحث مساعد بمركز التخطيط الصناعى.

ويتقدم الباحث الرئيسى بخالص الشكر والتقدير لأعضاء فريق البحث على مابذله كل من سيادتهم من وقت وجهد فى إعداد الفصل الخاص به كما هو مبين فى بداية كل فصل من فصول البحث .

كما يتوجه بالشكر للسيدة/لطفية مصطفى عثمان من سكرتارية مركز التخطيط الصناعى بالمعهد والتى قامت بكتابة البحث.

ونرجو ا لله سبحانه وتعالى أن يوفقنا فيما نقوم به لخدمة بلدنا العزيزة.

الباحث الرئيسى

(أ.د.ممدوح فهمى الشرقاوى)

الفصل الأول

البناء الصناعى القائم

إعداد

أ.د.ممدوح فهمى الشرقاوى

أستاذ(متفرغ)بمركز التخطيط الصناعى

معهد التخطيط القومى

الفصل الأول*

البناء الصناعي القائم

١/١ دور الصناعة في الاقتصاد المصري

١/١/١ الاستثمار والناتج

١- مرحلة ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢

كانت مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ تحت سيطرة الاستعمار الانجليزى. وخلال تلك الفترة إقتصرت الصناعة المصرية على عدد من الصناعات الاستهلاكية مثل الغزل والنسيج والمنتجات الجلدية والأغذية والمشروبات. وكانت الزراعة تمثل العمود الفقرى للاقتصاد المصرى من حيث الناتج والصادرات والعمالة.

٢- مرحلة مابعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٠

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، أدركت حكومة الثورة أنه لكى تتحقق تنمية إقتصادية فعالة، فإنه من الضرورى إعطاء دفعة قوية لتنمية الصناعة. وفى سبيل ذلك إتخذت الحكومة عدة إجراءات منها:

أ- إنشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والذى كان من بين أهدافه دراسة المشروعات الصناعية.

ب - إنشاء وزارة الصناعة فى عام ١٩٥٦ حيث قامت بإعداد برنامج صناعى طموح.

ج - مساهمة الحكومة فى تأسيس بعض المشروعات الصناعية مثل شركة الحديد والصلب وشركة كيما للأسمدة.

د - تشجيع القطاع الخاص للمساهمة فى إقامة المشروعات الصناعية وذلك بإصدار بعض التشريعات من بينها حماية المنتجات المحلية وخفض الرسوم الجمركية على الواردات من الآلات والمعدات.

٣- مرحلة التخطيط المركزى وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى

تغطى هذه المرحلة السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥، ولقد شهدت هذه الفترة تنفيذ أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية، وعلى أن يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيسى فى تنفيذها. غير أن السياسة التى إتبعتها الدولة خلال السنوات الماضية والتى تمثلت فى صدور قانون الاصلاح الزراعى ومشاركتها فى إقامة بعض المشروعات الصناعية جعلت الاستثمار الخاص يتردد كثيرا عن المشاركة الفعالة من تنفيذ المشروعات التى تضمنتها الخطة.

---

*) قام بإعداد هذا الفصل أ.د.ممدوح فهمى الشرقاوى.

ولقد أدى ذلك إلى إقتناع الحكومة بأنه حتى يمكن تنفيذ ماتتضمنه الخطة من مشروعات فإنه من الضرورى إتباع سياسة إقتصادية جديدة أساسها سيطرة كاملة على المحاور الرئيسية للاقتصاد القومى. وبناء على ذلك قامت الدولة بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية والمنشآت الصناعية كبيرة الحجم.

ومع تنفيذ سياسة التأميم وإتساعها تضاءل دور الاستثمار الخاص وبرز دور الدولة فى قيامها بالدور الرئيسى للتنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ الخطة الخمسية التى وضعتها.
ولقد تميزت هذه الخطة بإهتمامها الكبير بالتركيز على تنمية القطاع الصناعى.

فخلال الفترة ١٩٦٢/٦١ - ١٩٦٦/٦٥ بلغ حجم الاستثمار الثابت لجميع الأنشطة الاقتصادية ١ر١٦٧٢ مليون جنيه، خص منها القطاع الصناعى ٧ر٤٣٦ مليون جنيه أى بنسبة ١ر٢٦٪ من إجمالى الاستثمار الثابت على المستوى القومى.

وكان من نتيجة ذلك زيادة الناتج الصناعى من ٢ر٢١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٥٦/٥٥ إلى ١ر٣١٤ مليون جنيه عام ١٩٦١/٦٠(العام الأول للخطة) ثم إلى ٨ر٤٣٣ مليون جنيه عام ١٩٦٦/٦٥. ولقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ٧٦ر١٧٪ فى عام ١٩٥٦/٥٥ إلى ١ر٢٠٪ عام ١٩٦١/٦٠، ثم إلى ٧ر٢٠٪ فى عام ١٩٦٦/٦٥.

٤- مرحلة الحروب والانفتاح الاقتصادى

تمتد هذه المرحلة لتشمل السنوات من ١٩٦٧/٦٦ إلى ١٩٨٢/٨١، ولقد شهدت هذه الفترة أحداثا عديدة كانت لها آثارها الواضحة على مسيرة التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الصناعية خاصة.

ففى عام ١٩٦٧ حدث العدوان الاسرائيلى على مصر. ولقد ترتب على ذلك غلق قناة السويس، فقددان حقول البترول ومناجم المنجنيز فى سيناء، مما ترتب عليه فقدان قدر كبير من الموارد التى كانت تحصل عليها الدولة.
علاوة على ذلك فقد حدث تغيير جوهرى فى سياسة الدولة حيث أعطت الأولوية فى تخصيص الموارد لاعادة بناء القوات المسلحة ومستلزمات الدفاع.

ونتيجة لذلك فقد شهدت الفترة من ١٩٦٧/٦٦ إلى ١٩٧١/٧٠ ثباتا فى حجم الاستثمار الثابت الموجه للتنمية الاقتصادية، حيث بلغ ١٧٢٤ مليون جنيه مقابل ١ر١٦٧٢ مليون جنيه فى الفترة السابقة.

وعلى الرغم من ذلك فإن القطاع الصناعى ظل محتفظا بأهميته حيث حصل على ٩٨ر٣٠٪ من إجمالى الاستثمار الثابت لكافة القطاعات الاقتصادية، مقابل ١ر٢٦٪ فى الفترة السابقة.

ولقد ترتب على ذلك إرتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ٧ر٢٠٪ فى عام ١٩٦٦/٦٥ إلى ٧ر٢٢ فى عام ١٩٧١/٧٠.

وخلال الفترة ١٩٧٢/٧١ - ١٩٨٢/٨١ حدث تحول كبير فى السياسة الاقتصادية.

ففى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، أدركت الدولة أن الاقتصاد المصرى يواجه العديد من المشاكل منها التدهور الشديد فى العديد من المرافق العامة، زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، زيادة أعباء المديونية الخارجية، زيادة البطالة، وزيادة الطاقة العاطلة فى منشآت القطاع الصناعى. وحتى يمكن مواجهة هذه المشاكل وحلها، فإن الأمر يقتضى توافر قدر كبير من الموارد لا تستطيع الموارد المحلية على تدبيرها.

وفى ضوء هذه المشاكل قررت الدولة إنتهاج سياسة إقتصادية جديدة تتمثل فى العودة إلى تشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبى للمساهمة فى مسيرة التنمية الاقتصادية. ولقد أطلق على هذه السياسة ماسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى.

غير أنه نتيجة للقرارات الاقتصادية التى إتخذتها الدولة خلال الفترات السابقة والمتمثلة فى التأميم والتمصير وماترتب عليها من عدم ثقة رأس المال الخاص الوطنى والأجنبى فى سياسة الدولة الاقتصادية، إقتضى بالضرورة صدور القوانين اللازمة لاعادة الثقة فى نفوس المستثمرين الوطنيين والأجانب بما يضمن العودة للمشاركة فى الاستثمار فى المشروعات الاقتصادية.

وبالفعل أصدرت الدولة عددا من القوانين فى مقدمتها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تنظيم إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والذى عدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧. ومن بين مانص عليه هذا القانون مايلى:

١- فتح الباب أمام الاستثمار العربى والأجنبى فى مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل والاسكان وإستصلاح وإستزراع الأراضى البور والصحراوية.

٢- يجوزز أن ينفرد رأس المال العربى أو الأجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة.

٣- لايجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها.

٤- تعفى أرباح المشروعات التى تنشأ طبقا لهذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ومن الضريبة العامة على الايراد لمدة خمس سنوات ويجوز أن يمتد هذا الاعفاء لمدة ثمانى سنوات إذا إقتضت ذلك إعتبارات الصالح العام.

ولقد أدت السياسة الاقتصادية الجديدة إلى إقبال المستثمرين المصريين والأجانب على الاستثمار فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ففى خلال الفترة ١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٦ بلغ إجمالى الاستثمار الثابت للقطاعات الاقتصادية ٤٢٧٤ر٧ مليون جنيه وهى ماتعادل ضعفين ونصف الاستثمار الثابت للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة السابقة.

ولقد حصلت الصناعة على ٢٥ر٨٩٪ من الاستثمار الثابت القومى. وكان من نتيجة ذلك أن إرتفع تصيب الصناعة من الناتج المحلى الاجمالى إلى ٩٠١ر٠ مليون جنيه مقابل ٦٤٠ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٧١/٧٠، أى بنسبة زيادة قدرها ٤٠ر٧٨٪. كما إرتفعت نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى إلى ٢٢ر٧٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ ثم إلى ٢٣ر٩٪ فى عام ١٩٧٦.

ولقد سجلت الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١ قفزة كبيرة فى حجم الاستثمار الثابت القومى حيث بلغ ١٩٩٤٢ مليون جنيه، وهو مايعادل ٤ر٦ ضعف مثيله خلال الفترة السابقة، حصلت منه الصناعة على ٤٩٠١ر٤ مليون جنيه - أى مايعادل ٢٤ر٥٨٪، وعلى الرغم من تقارب هذه النسبة مع مثيلتها لعام ١٩٧٦ إلا أن نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى إنخفضت إلى ١٣ر٥٧٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ - مقابل ٢٣ر٩ فى عام ١٩٧٦.